

للتوزيع الداخلي فقط - مجاناً

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبد العزيز
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي



تدريس علم الاقتصاد الإسلامي اقتصاديات التنمية

أ.د. محمد نجاته الله صديقي

ترجمة

أ. محمود مهدي

مركز النشر العالمي
جامعة الملك عبد العزيز
جدة

للنوزيع الداخلي فقط - مجاناً

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبد العزيز
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي



تدريس علم الاقتصاد الإسلامي اقتصاديات التنمية

أ. د. محمد نجاته الله صديقي

ترجمة

أ. محمود مهدي

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبد العزيز
ص ب: ٨٠٢٠٠ - جدة، ٢١٥٨٩
اللائحة التنفيذية للشؤون

© جامعة الملك عبد العزيز ١٤٣١هـ (٢٠١٠م)
جميع حقوق الطبع محفوظة.
الطبعة الأولى : ١٤٣١هـ (٢٠١٠م)

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

<http://islamiccenter.kau.edu.sa>

تصدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ،

فقد سبق للأستاذ الدكتور محمد نجاته الله صديقي أن أعدت مذكرات في كيفية تدريس الاقتصاد الإسلامي ، وسبق للمركز أن نشرها جميعاً في كتاب واحد باللغة الإنجليزية .

ويسر المركز أن يترجم هذه المذكرات وينشرها تباعاً أولاً بأول ، وهذه هي المذكرة السادسة في اقتصاديات التنمية .

نرجو أن تكون مفيدة للأساتذة الكرام الذين يقومون بتدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات العربية ، والله الموفق .

مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

د . عبد الله قربان تركستاني

المحتويات

١	مقدمة
٢	خلفية تاريخية
٦	معنى التنمية ونطاقها
٨	نظريات النمو
١١	استراتيجيات التنمية
١٢	الاستراتيجيات الموجهة نحو النمو
١٤	الاستراتيجيات الموجهة نحو التوظيف
١٦	الاستراتيجيات الموجهة نحو القضاء على الفقر
١٧	الاستراتيجية الموجهة نحو التجارة
١٨	تعبئة الموارد
١٨	الضرائب
١٩	الاقتراض المحلي
٢١	التمويل بالعجز
٢٣	الاقتراض الخارجي
٢٤	الموارد البشرية والمادية
٢٥	التعليم والتدريب وتخطيط القوى العاملة
٢٦	التكنولوجيا
٢٧	التجارة والتنمية
٢٨	السياسة التجارية
٢٩	رأس المال الأجنبي
٣٠	رأس المال الأجنبي المساهم في مقابل القروض الأجنبية
٣١	التخطيط
٣٢	تحقيق الاستقرار لاقتصاد ينمو

٣٦	التبعية
٣٨	الخلاصة

مقدمة

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية شرطاً لا غنى عنه للعيش الكريم في عالم اليوم. فالشعوب المتخلفة، والتي لا تملك القدرة على السيطرة على اقتصادها، تكاد تفتقر إلى أي قدر من الاستقلالية في حياتها الاجتماعية والثقافية. وسوف لن تستطيع الشعوب المسلمة الصمود في وجه القوى المعادية للإسلام في العالم ما لم تنعم تلك الشعوب بالأمن والقوة اللذين يتأتیان عبر التنمية الاقتصادية. كما لن يتمكن المسلمون من أداء مهمتهم المتمثلة في تبليغ رسالة الله عز وجل للبشرية قولاً وعملاً إذا كانوا فقراء مجبرين على التسول والاقتراض للبقاء على قيد الحياة. بل ينبغي أن يكونوا هم في موقع المانح، حيث إن العطاء يجلب حسن النوايا ويبسر مهمة التبليغ. وكل ذلك يجعل التنمية أكثر موضوعات الاقتصاد أهمية.

ووجود التنمية (أو الافتقار إليها) مسألة مشهودة في التاريخ، ولذلك فإن على المدرس بدء هذا البرنامج بتقديم خلفية تاريخية موجزة. ومن ثم فقد خصصت الصفحات التالية لهذا المحور، تليها مناقشة حول معنى التنمية ونطاقها في الفكر المعاصر وفي الإسلام.

وبعد تناول هذه الجوانب الأولية سوف ننتقل إلى الحديث عن نظريات النمو مع تقديم النصح للمدرس حول كيفية تناولها، ثم نناقش بعد ذلك استراتيجيات التنمية. ودون الخوض في التفاصيل المتاحة في العديد من كتب اقتصاديات التنمية، سنسعى إلى استقراء الدروس المستفادة من تجارب الاستراتيجيات المختلفة بهدف وضع استراتيجية إسلامية للتنمية. وسنتطرق بعد ذلك إلى مسألة تعبئة الموارد، المحلية والخارجية، من أجل التنمية، وفي هذا الصدد سنهتم على وجه الخصوص بتعبئة الموارد البشرية. ثم ننتقل بعد ذلك إلى المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا من حيث نقلها أو توطئتها. وستغطي الصفحات التي تلي ذلك دور التجارة الخارجية ورأس المال الأجنبي في التنمية الوطنية. وسنبحث أيضاً على نحو موجز التخطيط من أجل التنمية. وسنزود المدرس بعد ذلك ببعض النصائح حول ما ينبغي التركيز عليه من مسائل في حديثه عن سياسات الاستقرار. وقبل

الصفحات الختامية التي نستجمع فيها أطراف النقاش سنفرد حيزاً لمراجعة مدرسة "التبعية" وما نتيج من دروس مستفادة.

خلفية تاريخية

استخدم مصطلح التنمية للإشارة إلى ظاهرة لوحظت لأول مرة في بريطانيا خلال الفترة من الجزء الأخير من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، ثم لحقت ببريطانيا دول أوروبية أخرى، وأمريكا الشمالية، وأستراليا، وروسيا السوفيتية، واليابان، حيث تأهلت هذه الدول أيضاً كدول متقدمة في بداية القرن العشرين. وقد تخلفت عن ركب التنمية بقية دول آسيا وكل دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية ولم تلحق به إلا مؤخراً حين برزت مجموعة من دول آسيا وأمريكا اللاتينية كدول متقدمة.

كيف تمكنت الدول المتقدمة من تحقيق التنمية؟ وكيف تخلفت الدول الأخرى عن ذلك؟ وهل تستطيع الدول التي تخلفت عن الركب اللحاق به ذات يوم؟ إن أسئلة كهذه لا تسهل الإجابة عليها، غير أن محاولة الإجابة عليها هي التي تعطي دراسة اقتصاديات التنمية نكهتها الخاصة وتعزز صلتها بالموضوع. ولا شك في أن الإجابات على هذه الأسئلة عرضة للجدل. وليس ثمة ما يستوجب على من يقوم بتدريس هذه المادة من منظور إسلامي أن يتبنى إجابة بعينها، إذ أن ما يهم هو جعل الطالب ملماً بمختلف وجهات النظر.

ومن هذا المنطلق ينبغي عرض وجهة النظر التي تعتبر الاستعمار والإمبريالية هما منبع الإنجاز التنموي لبريطانيا ودول أوروبية أخرى، وفق ما قدم مناصرو هاتين الظاهرتين من أدلة لحشد الدعم لهما. كما ينبغي إيضاح وجهة النظر القائلة بأن ذات العوامل التي قادت القوى الاستعمارية الأوروبية إلى التنمية، هي التي أدت إلى تورط دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في دائرة التخلف، وبيان الانتقادات التي ساقها الفكر الاقتصادي السائد في هذا الصدد. ومهما كان إسهام الاستغلال الاستعماري، فإن التقدم في الغرب على المدى البعيد كان نتاجاً للتقدم العلمي الذي أفضى إلى التقدم التقني، والتغير في العادات، والتغير في توزيع النشاط على الصعيدين المهني والجغرافي. لقد أفلح الاستعماريون الاستغاليون كثيراً في توسيع الفرص لإخضاع التقدم العلمي والتقني للاستخدام وجلب الثمار إلى دولهم. ولعل من الصواب اعتبار الموارد وفرص التجارة بمثابة المقومات التي ثبتت أهميتها تاريخياً في مضمار التنمية، غير أن الدور الحاسم للقوة ينبغي أن يحظى بالاعتبار أيضاً.

كما أن التركيز على السمات الشخصية والمؤسسات الاجتماعية جدير بالاهتمام. ومن السمات الشخصية التي تحظى بالتركيز النزعة العلمية، أي الميل إلى التفسير المنطقي لا السحري للظواهر الطبيعية، وإدراك المرء حقيقة قدراته، والميل إلى التماس الحلول الوسطية عوضاً عن المواجهة، والنظرة ذات البعد المستقبلي، وما إلى ذلك. وثمة من يدعو إلى التركيز على حاجة المرء إلى الإنجاز كإحدى القوى الرئيسة الدافعة إلى التنمية. وقد عزا البعض انتشار الرأسمالية - ومن ثم التنمية - إلى المفاهيم الأخلاقية البروتستانتية، إلا أن البعض الآخر احتج في هذا الصدد بأن إيطاليا الكاثوليكية سبقت بريطانيا في مضمار التنمية القائمة على الرأسمالية.

ومن المؤسسات الاجتماعية الفائقة الأهمية تلك التي تهيئ فرصاً أوسع لأكبر قطاع من الناس وتشجع السلوك الابتكاري. والمجتمعات التي تتسامح مع المعارضة وتضع الاعتبار للقيمة التصحيحية الناتجة عنها تعد أكثر قدرة على تحقيق التنمية من تلك التي تقتفر إلى هذه السمات.

ومهما يكن، فثمة من يشير إلى أن العوامل النفسية والاجتماعية كتلك التي أشرنا إليها فيما سبق قد تكون فاعلة في دعم عملية التنمية أو إعاقتها، إلا أنها لا تحدها. وقد أسند هؤلاء دور تحديد التنمية إلى عوامل اقتصادية كالادخار والاستثمار والابتكار والتجارة. ولعل الفارق هنا لفظي فقط إلى حد بعيد إذ أن العوامل النفسية والاجتماعية التي سبق ذكرها هي منبع الادخار والاستثمار والابتكار. كما ذهب البعض أيضاً إلى أن الشواهد التاريخية تدل على أن كسر الركود وبدء الأنشطة التنموية تم بطرق متعددة. فزيادة النشاط التبادلي التي تطلق عنانها مبادرات أجنبية قد تقود زناد عملية التبادل الداخلي وتفضي إلى جهد مقصود من قبل الحكومة. ووفق الشواهد التاريخية فإن التنمية قد تحققت في ظل أنماط متنوعة من النظم الاجتماعية والسياسية ليست الليبرالية الغربية سوى واحدة فقط منها. غير أن الديمقراطية تبدو لازمة لاستدامة التنمية لفترات طويلة من الزمن. وليس هنالك شاهد تاريخي يدل على نجاح النظم المستبدة في الحفاظ على مستويات معيشة متصاعدة لشعوبها لفترات زمنية طويلة، كما نجحت في ذلك الديمقراطيات الحديثة.

وقد أجمع الكتاب المسلمون عموماً على أهمية العوامل الشخصية والمؤسسية في عملية التنمية. وعلى أية حال يستطيع المدرسون تنبيه الطلاب إلى ضرورة وضع الاعتبار لعنصر الحقيقة في كل تفسير مما سبق ذكره دون اعتبار أي منها هو السبب المنفرد للتنمية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن السبب الرئيس لعدم التنمية أو التخلف يكمن في التخصص في إنتاج وتصدير الغذاء والمواد الخام، ليس فقط لتدهور الأوضاع التجارية لهذه المواد، وإنما لكون هذه الأنشطة تتيح مجالاً أضيّق للتقدم التقني وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية. إن مبدأ التوزيع الدولي للعمل يعمل لغير صالح من يختصون بالزراعة التي هي عرضة للعوائد المتناقصة مقارنة بالصناعة التي تتمتع بالعائدات المتزايدة. وهذه المقولة على أية حال تواجه الاعتراض من قبل بعض الاقتصاديين الذين يشيرون إلى أن ثمة وفورات تحققت للزراعة الواسعة النطاق. ذلك لأن مكاسب الإنتاجية لم تكن في يوم ما أقل في الزراعة منها في الصناعة.

وينبغي أن يُلاحظ أن التنمية الاقتصادية لم تصبح موضوعاً لسياسة الدولة إلا في القرون القليلة الماضية عندما نشأت الدول المبنية على مفهوم الأمة في أوروبا من نظام الاقطاع. وفي حقب التاريخ الباكرة، خاصة في الدول الآسيوية والأفريقية الإسلامية، كان ينتظر من الحاكم عادة تهيئة البيئة العادلة والملائمة لمؤسسات الأعمال دون مطالبته بمسؤوليات محددة لحشد الموارد للتنمية. وحتى منتصف القرن العشرين لم يشهد تاريخ آسيا وأفريقيا أية جهود جماعية ظاهرة من أجل التنمية. ولربما كان هذا هو الوضع في القرون الإسلامية الأولى. ولعل ذلك يعود جزئياً إلى أسباب تكنولوجية. وقد ازدهرت الزراعة والصناعة معاً على أساس نفس المقومات التكنولوجية طوال القرون العشرة الأولى من التاريخ الإسلامي. فانتساع الرقعة الجغرافية وقلة السكان نسبياً في ظل نمط تكنولوجي مستقر، عوامل لا تدع مجالاً واسعاً للتنمية المنضبطة إدارياً.

وفي ظل النسق الذي يتخذه العالم اليوم لا يستطيع شعب ما أن يُظهر عدم المبالاة تجاه قضية التنمية التي لا يستطيع أي مجتمع تركها للمصادفة، وعلى وجه الخصوص المجتمعات النامية. ومن العوامل التي جعلت المحاولات المقصودة لتحقيق التنمية أمراً حتمياً الكثافة السكانية الضخمة المطردة النمو، وتوافر المقومات التكنولوجية التي يمكن أن تقضي إلى مستويات معيشية أفضل، والتدفق شبه الفوري للمعلومات، ووسائل الاتصال السريعة التي حولت العالم إلى قرية فهايات بذلك الفرص وسمت بالتطلعات وغرست في الأذهان المخاوف فائقة الضراوة. والدولة التي لا تتوخى اليقظة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية قد تصبح عاجلاً فريسة لمجموعات المافيا، والشركات متعددة الجنسيات، والقوى الاقتصادية العظمى. كما أن الدولة التي لا تراقب سلامة اقتصادها المحلي مراقبة

لصيقة قد تصاب بصدمة في المحك العملي من جراء ما يهدد كيانها من نذر الصراع والدمار.

ويستطيع المدرس أن يختم هذا النقاش التاريخي بملاحظة أن تنمية الدول النامية اليوم أصبحت قضية خاصة تستحق الدراسة، إذ أن الأمثلة التاريخية لا تلائم واقع الحال.

معنى التنمية ونطاقها

إن الارتفاع المستمر في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، الذي ينتج عن زيادة إنتاجية العمل، الناشئة بدورها عن تراكم رأس المال وتطبيق التكنولوجيا، هو ما كان يعتبر حقيقة التنمية. وقد كان هذا تحديداً هو ما يميز الظاهرة التاريخية التي سبقت الإشارة إليها. ولم تحظ الأبعاد الأخرى كالعدالة التوزيعية والرفاهة - في معناها الأوسع وليس المقصور على رغد العيش المادي - بالاهتمام في الجدل القائم سوى في مرحلة متأخرة جداً حين وقع التمييز بين التنمية و"النمو". ومنذ أن تبين أن القضاء على الفقر وإتاحة فرص العمل وتقليص عدم المساواة والاهتمام بالبيئة من أجل المساهمة في التوازن البيئي الكوني، تعد عوامل ضرورية حتى لاستدامة رغد العيش المادي، تهاوت التعريفات الضيقة للتنمية لتحل محلها توجهات أوسع. ولعل مما يثير الاهتمام ملاحظة أن ذلك التوسع في الأفق لم يمتد فقط ليشمل الجوانب الأخلاقية والروحية لحياة الإنسان، وإنما أفضى أيضاً إلى تناقص الاعتقاد بأن "الدول المبنية على مفهوم الأمة" هي الوحدات المناسبة لتحقيق التنمية. ومع توجه المزيد من الاقتصاديين صوب الإشارة إلى أن صون الحياة واحترام النفس والحرية هي النتائج التي هيأت المجال للتنمية لإثبات فاعليتها، ومع التركيز بصورة موازية على الإصلاحات المؤسسية - السياسية والاجتماعية معاً - كعامل يشكل جزءاً من حقيقة عملية التنمية، أصبح جلياً أن التنمية البشرية تتطلب التعاون على المستوى العالمي.

وفي سياق الإصلاح المؤسسي حظيت المساواة الاجتماعية بقدر كبير من التركيز. فالمجتمع الذي تعصف به الفوارق الطبقيّة، أو الذي تمزقه النزاعات القبلية، أو الذي يزخر بالتمييز ضد الأقليات، لا يستطيع توجيه كل طاقاته نحو التنمية، أو استدامتها لفترة طويلة.

إن نسق توزيع القوة السياسية في المجتمع يعد أمراً مهماً للجوانب التوزيعية للتنمية. كما أن العوامل الاجتماعية والسياسية مهمة أيضاً للتأكد من أن

التنمية تقود إلى فائض يتجاوز مستويات الاستهلاك الراهنة، وأن هذا الفائض يوجه إلى البحث والتطوير لتوسيع قاعدة المعرفة والتقدم التكنولوجي.

وبالرغم من أن البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة تعتبر مهمة للتنمية في مفهومها الواسع الشامل إلا أن من الحقائق التاريخية المثبتة أن التنمية في مفهومها الضيق المتمثل في تصاعد الإنتاجية ونصيب الفرد من الاستهلاك ظهرت في بيئات اجتماعية وسياسية متنوعة في الدول الصناعية القديمة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ومهما يكن، فحين سعت بعض الدول النامية في أفريقيا وآسيا إلى تكرار التجربة مسترشدة بما حدث في بعض تلك الدول الصناعية القديمة منبت محاكاتها بالفشل الذريع . فليس ثمة طريق ذهبي يؤدي إلى التنمية كما رأينا في الجزء السابق. وما من سبيل إلى إعادة الماضي مرة أخرى. بل لأبد من دراسة جديدة للحاضر لتصميم استراتيجية للتنمية تناسب القطر المعني أو مجموعة بعينها من الأقطار.

وبالعودة إلى معنى التنمية ونطاقها ينبغي على المرء إجراء تقويم إسلامي لها في هذا المقام. ومما هو شائع وسط العلماء المسلمين كون التنمية تقوم على أساس أخلاقي وروحي يمكّن سائر الأفراد من إدراك المرامي الإسلامية على نحو أفضل من خلال توسيع اختياراتهم وزيادة الأدوات المتاحة لتحقيق الغايات المنشودة. فإدراك العدالة والامتياز الأخلاقي في بيئة تتسم بالحرية والكرامة للجميع، صار يشكّل الصورة الكاملة للمنظور الإسلامي للتنمية. فمن صميم الرؤية الإسلامية مفهوم الدار الآخرة، والطموح للظفر بحياة مفعمة بالخير في الدار الآخرة، بتوخي الحياة المفعمة بالخير في هذه الدنيا. وهذا المفهوم يضع التنمية الاقتصادية في إطارها الصحيح بجعلها وسيلة - بل وسيلة فائقة الأهمية - للحياة الخيرة. كما أن هذا المفهوم يكبح جموح الأنانية ويعزز المبادرة بالتعاون، وفوق هذا وذاك، يحد من طغيان القيم المادية وبيّح مواقع السبق لقيم أخرى جمالية وأخلاقية واجتماعية.

إن أي نقاش يجري حول معنى التنمية ونطاقها في المجتمع الإسلامي ينبغي أن يشمل الحديث حول مقاصد الشريعة وأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، وقد تم بحث هذا الموضوع في الفصل الثالث. ولعل من المناسب الإشارة هنا إلى أن التنمية في معناها الإسلامي يمكن تحقيقها فقط عبر تحفيز الأفراد والإصلاح المؤسسي الإسلامي.

والتنمية الاقتصادية ضرورة لا غنى عنها للشعوب الإسلامية. فليس من الميسور للمسلمين القيام بتبليغ رسالتهم المتمثلة في تبليغ الإسلام للبشرية قولا وعملا ما لم يتسموا بالكفاءة والقوة. كما لا يستطيع المسلمون الصمود أمام الأمم الأخرى ما لم تكن لهم قاعدة اقتصادية صلبة. فالشعوب التي تعتمد على غيرها غير قادرة على الحفاظ طويلاً على حرياتها الدينية والثقافية. ومن ثم فإن على المسلمين التطلع إلى القوة والوفرة التي تمكنهم من مساعدة الدول والمجتمعات الأخرى كي تحظى رسالتهم بالإصغاء والتعاطف.

نظريات النمو

لعل من المفيد التطرق إلى وجهات النظر الكلاسيكية حول النمو مع الإشارة إلى سميث وريكاردو ومالتوس. ومن المفيد أيضاً الإشارة إلى ماركس ونظريته عن القيمة الفائضة والعلاقة في الإنتاج بين صناعات السلع الاستهلاكية وصناعات السلع الإنتاجية. وبعد التطرق إلى هذه الخلفية بإيجاز ينبغي على المدرس منح وقت كافٍ لنموذج هارود - دومار للنمو ومضامينه الواسعة. ويمكن الإشارة إلى أن هذا النموذج الذي فُصد به إيضاح النمو في المجتمعات الصناعية المتقدمة جرى استخدامه على سبيل الخطأ كأساس لاستراتيجيات التنمية في الدول منخفضة النمو الأمر الذي أدى إلى نوع من التوجه صدق من وصفه بـ "الأصولية الرأسمالية". فالركون لهاجس الادخار والاستثمار إلى درجة إهمال العوامل الأخرى، والتركيز على القطاع الحديث إلى درجة إغفال الزراعة، والانصراف إلى التنمية الحضرية إلى درجة استبعاد المناطق الريفية حتى في الدول التي يقطن ما يزيد عن ٩٠% من سكانها في القرى، جميعها نتائج لتصعيد علاقة بسيطة تحكمها ظروف محددة، إلى استراتيجية تنمية في ظروف مختلفة تماماً. وقد ازدادت الأصولية الرأسمالية تعريزاً باعتبار رأس المال وسيلة تنطوي على التكنولوجيا.

إن من الأفضل التمييز بين التصنيع عبر الاستثمار الضخم الكثيف رأس المال، الممتد بصورة متزامنة إلى كل الجبهات، والمعتمد على العلاقات التكاملية الفنية بين مختلف الصناعات ولدى مختلف مراحل الإنتاج - أي النمو المتوازن - من جهة، والاستثمار الكثيف رأس المال في الصناعات الرئيسة ذات العلاقات الترابطية الفاعلة - أي النمو غير المتوازن - من جهة أخرى.

وبالرغم من أن الجدل القديم حول المفاضلة بين نسب رأس المال والمنتج الثابتة من جهة، ومُراكمَة التغيير بالسماح بتغيير نسبة رأس المال والمنتج من

الجهة الأخرى، قد أضحى الآن عقيماً فيما يبدو، إلا أن ذلك الجدل قد يستحق لمحة عابرة نظراً لما حظي به من أهمية ذات يوم.

وفي وقت لاحق جرى التركيز بدرجة كبيرة على مفهوم "رأس المال البشري" فظفر مصممو النماذج بأداة جيدة للنجاح من خلال إدراج ذلك المفهوم في نماذجهم الخاصة بالنمو. وعلى المدرس التركيز على هذا التطور الذي تعاضم ليصبح "تقارير تنمية بشرية" تصدرها الأمم المتحدة.

وينبغي أيضاً شرح دالة كوب - دوجلاس للإنتاج ونماذج النمو الكلاسيكية الجديدة التي بنيت عليها للوصول إلى فكرة النمو الأمثل. كما ينبغي تعريف الطالب بمنهج "الحقيقة المجردة" الذي حظي بالرواج بين مصممي النماذج والأدبيات التجريبية التي نمت حوله، مع التنبيه المهم إلى اقتصار قابليته للتطبيق فقط على الدول الصناعية المتقدمة. وعلى ذات القدر من الأهمية تعريف الطالب بالمزايا الأساسية لنماذج النمو مثل وضوح الرؤية فيما يتعلق بالعناصر الأساسية لعملية النمو، حيث إن الإلمام بهذه المزايا يعتبر إضافة قيمة للحصيلة المعرفية لكل دارس لاقتصاديات التنمية. كما تجب الإشارة أيضاً إلى فوائد نماذج المدخلات والمخرجات، ونماذج البرمجة الخطية مع التمييز الواضح بين الثابت والمتغير منها، على أن ينبه الطالب إلى أن هذه النماذج تستبعد عدة عوامل مهمة، وعلى وجه الخصوص العوامل غير القابلة للقياس الكمي كالأمانة وجدية الغرض والاهتمام بالآخرين، وما إلى ذلك.

كما أن من المناسب تقديم شرح موجز للنموذجين اللذين نالا قدراً كبيراً من الاهتمام في الأيام الأولى، نموذج روستو حول "مراحل النمو"، ونموذج لويس حول "النمو الاقتصادي في ظل عرض غير محدود للعمل" وما وُجّه ضدّهما من انتقادات مؤخراً من حيث فقدان الأول مصداقيته واقتصار إمكانية تطبيق الثاني على ظروف محددة.

ويجب أن يشمل العرض إيضاح وتقويم الفروض الأساسية لنظريات النمو الازدواجية والجوانب التحليلية للعلاقة بين الزراعة والصناعة، وذلك على ضوء ما أجري من دراسات تجريبية مؤخراً. ويمكن الحديث أيضاً عن "الفجوتين" (في المدخرات المحلية وميزان المدفوعات) مع التركيز الخاص على التخطيط من أجل التنمية.

لقد غطت نماذج التنمية الاقتصادية المغلقة. وعند إدخال التجارة الدولية وتدفق رأس المال في النموذج تستجد قضايا يمكن مناقشتها مع الإحالة إلى المراجع المعتبرة المتعلقة بالموضوع. وباستطاعة المدرس البدء بنموذج كلي لاقتصاد مفتوح قبل تناول موضوع النمو في ظل التجارة والدعم.

وبالإمكان الإشارة إلى بعض المثالب الأساسية لنماذج النمو مثل افتراض ثبات عائدات الحجم وتجاهل قوى السوق ودورها. كما ينبغي وضع الاعتبار عند إجراء أية دراسة للنمو في اقتصاد مفتوح، لأثر الشركات متعددة الجنسيات على صناعة السعر وقدرتها على التحايل على ضوابط الصرف وقوانين الضرائب واللوائح الوطنية الأخرى.

استراتيجيات التنمية

إن الخط الفاصل بين "نماذج" النمو و"استراتيجيات" النمو لا يبدو على نفس القدر من الوضوح الذي يوحي به الاصطلاح. فكل نموذج يدل على استراتيجية وكل استراتيجية مبنية على نموذج. وأية استراتيجية للتنمية هي في الأساس تحديد للعناصر الرئيسية في عملية التنمية التي يمكن إجراء التغييرات المطردة عليها لتسريعها. ويمكن التمييز بين الاستراتيجيات المختلفة بناء على عناصر التنمية التي تركز عليها كل منها، كالنمو، والتوظيف، وإشباع الحاجات الأساسية، والقضاء على الفقر، وما شابه ذلك. كما يمكن التمييز بينها من منطلق تركيزها على دور السوق، أو دور الدولة، أو مدى تركيزها على السياسات المتعلقة بالتجارة، أو الاستثمارات الأجنبية، أو الدعم الخارجي، ونحو ذلك.

وإذا قصرنا اهتمامنا على الفترة التالية للحرب العالمية الثانية حين خضعت استراتيجيات التنمية المختلفة للجدل المكثف والتطبيق النشط لتبين لنا التسلسل الزمني لسيطرة تلك الاستراتيجيات. ومهما يكن فقد كان معظمها يشكل، على نحو ما، مجموعة من البدائل المتنافسة، غير أننا لا نجد فيها شيئاً مشتركاً. ولعل العناصر الخمسة الأهم التي تمتاز بها الاستراتيجيات التي راجت الدعوة لتطبيقها في مجال التنمية هي: تراكم رأس المال، والتصنيع، وحماية الإنتاج المحلي ضد الواردات، والتخطيط والدعم الخارجي. وقد طبقت هذه الاستراتيجيات أول مرة في دول أمريكا اللاتينية، ثم جرت محاولات لتطبيقها في آسيا وأفريقيا بدءاً من خمسينيات القرن العشرين.

الاستراتيجيات الموجهة نحو النمو

لقد كان التصنيع السريع - وما زال في العديد من الدول - العنصر الأساسي للتنمية. وقد ساد الاعتقاد بأن هذا هو الدرس المستفاد من تاريخ الدول المتقدمة القديمة، وكذلك من الاقتصاد التقليدي الذي كان يرى أن العائدات تتصاعد في الصناعة وتتناقص في الزراعة. وكما ذكرنا آنفاً فإن وجهة النظر هذه تواجه الآن اعتراضاً مبنياً على أسس تجريبية. فثمة من يشجبون تفضيل الصناعة على الزراعة على أساس أن الصناعة تفشل في استيعاب عدد كبير من العاملين (ومن ثم تقود إلى البطالة المزمنة) وتترك الموارد الأخرى (كالأرض مثلاً) مستغلة بقدر أدنى مما يجب. إضافة إلى ذلك فإن الخدمات، وليس منتجات الصناعة التحويلية، هي الآن المصدر الرئيس لتوليد الدخل. وقد أحدث هذا الفهم التحول الصائب من التركيز على تكوين رأس المال المادي، إلى التركيز على تكوين رأس المال البشري وتنمية المهارات.

وقد نصح المدافعون عن تكوين رأس المال بالتركيز على صناعات رئيسة بعينها وإنشاء البنى الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال الهاتفية والكهرباء وما إلى ذلك. ثم افترض هؤلاء انسياب أثر نمو هذه القطاعات إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى. غير أن النمو في حد ذاته، كما يرون، يحتاج إلى "دفعة قوية"، أي استثمار ضخم في الصناعات الرئيسية والبنية الأساسية. ولما كانت العائدات قصيرة الأجل لهذه الاستثمارات قد لا تكون عالية بما يكفي لجذب القطاع الخاص، لا بد من أن تكون تلك الصناعات في القطاع العام. ونظراً لأن الموارد المحلية نادراً ما كانت كافية لحجم الاستثمارات التي تتطلبها الدفعة القوية، أصبح لا مناص من الاقتراض الخارجي، إلى جانب زيادة الضرائب، والاقتراض المحلي والادخار القسري عبر التمويل التضخمي. وينبغي على المدرس ذكر الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة لتلك الاستراتيجيات في العديد من الدول النامية خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي. لقد أدت تلك الاستراتيجيات ليس فقط إلى قبول عدم المساواة، وإنما أدت لتبرير زيادة عدم المساواة عبر الزمن بكونها أمراً مقبولاً كوسيلة للادخار. وقد نسفت الدراسات التجريبية الآن تلك الكذبة. كما تبين أن وجود المزيد من المساواة قد يساهم في واقع الأمر في التنمية من خلال زيادة إنتاجية العاملين نتيجة للتحسن في التغذية والصحة والتعليم، إضافة إلى الحد بقدر ما من هدر الموارد الناشئ عن تبذير المسرفين في الشراء.

ويشكل إحلال الواردات مسألة أخرى تستحق الاهتمام الخاص. ومن ثم لا بد من الإشارة إلى الحجج التي تدعم مثل هذه السياسة، إلى جانب الحجج الموجهة ضدها. فاستراتيجيات إحلال الواردات تؤدي إلى تدهور الاقتصاد عبر إكساب النظام مزيداً من عدم المرونة، كما تؤدي إلى تكوين مجموعات ذات مصالح خاصة تسد السبل أمام أنشطة الأعمال والابتكار عوضاً عن تشجيعها. وتصبح الصناعات المحمية معتمدة على الاستمرار في الحصول على الامتيازات من الحكومة. وتمتد زيادة الكلف، بما فيها كلف الأجور، إلى القطاعات الأخرى فتلحق الضرر بالصادرات، وتؤدي إلى بطء في القطاع الزراعي، وانخفاض في الكفاءة الكلية للاقتصاد. والجهات المستفيدة الأساسية من مثل هذه الاستراتيجية هي منشآت الأعمال الأجنبية والجهات المتعاونة معها على الصعيد المحلي. وثمار التنمية مقصورة، إلى حد بعيد، على المراكز الحضرية، وقليل ما استفاد منها السواد الأعظم من الناس وخصوصاً سكان الريف. فينبغي أن يبين المدرس كيف أن الأجور الحضرية المرتفعة وأسعار المنتجات الزراعية المنخفضة أدتا معاً إلى هجرة العمالة الزراعية إلى المراكز الحضرية واتساع الأحياء الفقيرة. كما ينبغي انتقاد الزعم الفارغ بأن الإنتاجية الحدية للعمالة الزراعية تساوي صفراً في العديد من الدول النامية، مع ملاحظة أنه بدلاً من سحب العمالة الزراعية بعيداً عن الريف بناء على افتراض كونها فائضة، فإن من الأكثر جدوى من الناحية الإنتاجية اتباع استراتيجية تقوم على إنشاء صناعات منزلية وصناعات صغيرة في مناطق العمالة الزراعية كي يتمكن العاملون في تلك الصناعات من سكان الريف من العودة للعمل في الزراعة عند الحاجة.

وقد لوحظ أيضاً أن استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات أحدثت خلاهاً هيكلياً وأدت إلى التضخم. فالتكنولوجيا الحديثة بقيت محصورة في قطاعات مختارة بدلاً من استيعابها في كافة قطاعات الإنتاج. وفي ذات الوقت تم تحطيم العديد من صيغ الإنتاج المحلي. إضافة إلى ذلك، فقد كانت هذه الاستراتيجية بالغة الضرر بالزراعة من خلال إبقائها على انخفاض أسعار الغذاء والمواد الخام الزراعية.

وعلى أية حال من الضروري أن يُلاحظ، أن العديد من الدول النامية التي تسعى إلى التقليل من تبعيتها لا خيار أمامها سوى إحلال الواردات. فما كان لهذه الدول أن تتمكن من التصنيع أبداً لو لم تهيئ الحماية لصناعاتها. والمعضلة لا تكمن في الحماية في حد ذاتها، وإنما في استمرارها بعد أداء غرضها. وقد كان الاستخدام الحكيم للسياسات التجارية أمراً لا غنى عنه في المراحل الأولى للتنمية.

وكما سنرى لاحقاً، فإن تشجيع الصادرات قد حظي بتركيز كبير في الآونة الأخيرة، كبديل لسياسات إحلال الواردات. وفي حين يُعد التركيز على تشجيع الصادرات أمراً مبرراً، فإن الظن بوجود تضاد بين تشجيع الصادرات وإحلال الواردات تصوّر أخطأ محله. فليس ثمة تعارض ذو بال بينهما، إذ أنهما يشكلان جزءاً من استراتيجية متكاملة. والأمر برمته رهن بحجم القطر المعني وثروته من الموارد وتاريخه. وليست هنالك استراتيجية مشتركة تناسب كل الدول النامية في كل زمان.

الاستراتيجيات الموجهة نحو التوظيف

من نتائج الاستراتيجيات التي استهدفت التنمية عن طريق التصنيع السريع واستخدام أحدث التكنولوجيات التي تتسم بكثافة رأس المال، المعاناة الناشئة عن ارتفاع معدلات البطالة ونقص السلع الاستهلاكية في معظم الدول النامية بحلول النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي. وقد تبين آنذاك أن التقنيات التي تتسم بكثافة العمل، وبرامج التنمية الريفية، وتشجيع التوظيف الذاتي هي الوسائل الضرورية للتعامل مع الوضع.

ولم يسفر التركيز على التكنولوجيا المستوطنة و"المناسبة" والتعليم وتكوين المهارات عن نتائج مرئية، غير أن تحول الأولويات من الإنتاج إلى التوظيف، ومن قطاع السلع الرأسمالية إلى قطاع السلع الاستهلاكية، حسن توزيع الدخل، وأدى - بقدر ما - إلى تخفيف الفقر المطلق. ومن المستحسن الإشارة هنا إلى بعض الشواهد التجريبية التي تعود إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي، والتي تؤكد الفوائد الاجتماعية لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية الموجهة إلى التوظيف. كما تلزم الإشارة في ذات الوقت إلى بعض الانتقادات للتقنيات الموجهة للتوظيف والصناعات الصغيرة.

ومما ينبغي أن يُشار إليه أيضاً أن اختيار الاستراتيجية بلا شك يبرز الأهداف المنشودة. فالتركيز على النمو وإهمال التوزيع يعكس الأولوية الممنوحة للثروة المادية والقوة من قبل المجموعات المسيطرة في المجتمع، ولا يعكس بالضرورة الرغبات أو أفضل مصالح الجماهير الفقيرة. واختيار التكنولوجيا المناسبة يعتمد على المؤسسات الاجتماعية ومدى مشاركة الشعب في عملية اتخاذ القرار.

ومناصرو الاستراتيجيات الموجهة للتوظيف يضعون بالفعل اعتباراً لوجود المفاضلة أحياناً بين التوظيف والإنتاج. غير أنهم يعتبرون من الأصوب التضحية ببعض الإنتاج من أجل ضمان وظيفة لكل فرد نظراً لكون البطالة غير الطوعية محبطة للمعنويات والعمل يُعد غاية في حد ذاته. كما أنهم يؤكدون حقيقة أن التوزيع الأكثر عدالة للدخل يمكن ضمانه فقط عن طريق استئصال البطالة وتوفير الوظائف للفقراء.

والاستراتيجية الموجهة للتوظيف يُنظر إليها على أساس أنها أكثر ملاءمة لتشجيع الصادرات. كما أنها قابلة للدمج في إطار استراتيجية "التنمية من الأسفل" التي تركز على أقصى الاستخدام للموارد الطبيعية والبشرية والمؤسسية لكل منطقة. ومن وجهة النظر الإسلامية يُنظر إلى التوظيف على أساس أنه يتعلق مباشرة بالغايات، أي مقاصد الشريعة، باعتبار الأولوية الفائقة لحفظ النفس عن طريق تهيئة أسباب السعي لكسب الرزق.

الاستراتيجيات الموجهة نحو القضاء على الفقر

لقد شهدت سبعينيات القرن الماضي عدداً من مساهمات الاقتصاديين الذين خيبت آمالهم استراتيجيات التنمية التي تعود إلى العقود المتقدمة، والتي زادت بالفعل من بؤس العالم الفقير دون زيادة القوة الاقتصادية للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. واقترح هؤلاء استراتيجيات جديدة تركز على استئصال الفقر وإشباع حاجات الجميع. وأصبحت مكافحة الفقر المطلق والجوع عندئذٍ مشكلة إجتماعية أكثر من كونها مشكلة إقتصادية. فلم تكن ندرة الغذاء وإنما العجز عن استحقاقه هو السبب الذي يقف وراء نكبة الجوع التي أحاقت بقطاع كبير من المجتمع البشري. وأصبح القضاء على الفقر يشكل إلى حد بعيد مسألة تتعلق بتمكين الفقراء من السلع والخدمات التي كانت بالفعل موجودة. كما أن المشكلة لم تكن تكمن في عدم إنتاج ما يكفي، وإنما في عدم إنتاج ما ينبغي إنتاجه. لقد كان ما يتطلب التغيير هو محتوى إجمالي الناتج المحلي وليس حجمه فقط.

وننصح المدرس بمناقشة بعض إجراءات السياسات في هذا المقام: مثل تحسين فرص حصول الفقراء على الأرض والائتمان والتعليم والرعاية الصحية وما إلى ذلك، وإعادة توجيه الإنتاج والطلب نحو السلع التي يعتمد إنتاجها على كثافة العمل وتحظى باستهلاك واسع النطاق، وذلك عبر تغيير نسق التناسب بين أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات، والتوسع في المدفوعات التحويلية المباشرة للفقراء. وقد ركزت هذه الاستراتيجيات أيضاً على قيام القطاع العام بمد الفقراء

مباشرة ببعض السلع والخدمات المهمة مثل مياه الشرب النظيفة والمأوى المناسب والرعاية الصحية الأولية. وكما أشرنا بإيجاز في الجزء السابق فقد كان التركيز على التنمية من الأسفل: اختيار أصغر منطقة ذات جدوى لتطبيق خطة إنتاج للاعتماد على الذات، تستخدم الموارد المحلية المتاحة، وتتمتع بدعم الدولة.

ولم تنجح الجهود التي استهدفت تحقيق نمط أكثر عدالة لتوزيع الدخل والثروة دون أن تضمن بالفعل زيادة حجم الكعكة . وفي غمرة الحماس لاستراتيجية الحاجات الأساسية، والانبهار بنموذج دول الرفاهية الغربية، أطلق العديد من الدول النامية برامج طموحة تتطلب قدراً هائلاً من الموارد لا يقبل لتلك الدول به. وفي بعض الحالات امتص بناء الجيوش وغيره من الأمور ما كونهت تلك الدول من الثروات الإضافية. ولعل من الضروري مناقشة النجاح المحدود لتلك الاستراتيجيات في ضوء الشواهد التجريبية مع الإشارة إلى الحالات المناسبة. وينبغي تأكيد الحاجة إلى التعلم من تلك التجارب من أجل الوصول إلى استراتيجية متكاملة ومتوازنة تحافظ على لب منهج الحاجات الأساسية. ولما كان الإسلام يلزم السلطة الاجتماعية بضمان المستوى الأدنى من المعيشة لكل من يعيش في كنف الدولة الإسلامية، فإن استراتيجية التنمية للشعب المسلم ينبغي أن توجه نحو إشباع الحاجات. والسؤال المهم هو: كيف تُشبع الحاجات في الوقت الذي يخصص فيه قدر كبير من الدخل الحالي للاستثمار.

الاستراتيجية الموجهة نحو التجارة

عندما فشل تركيز الاستراتيجيات على رأس المال أو العامل البشري (التوظيف، والحاجات الأساسية) توجه الاهتمام نحو "التجارة كأداة للنمو". وقد ازداد هذا التوجه نتيجة لتجارب دول جنوب شرق آسيا مثل تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية. ونظراً لأن الحديث حول هذه الاستراتيجية يشمل مسائل مثل تحركات رأس المال والسياسات التجارية فمن الأفضل تناوله في مرحلة لاحقة من هذا البرنامج.

تعبئة الموارد

بغض النظر عن الاستراتيجية فإن التنمية تستلزم تعبئة الموارد بحجم كبير للاستثمار في رأس المال البشري والمادي معاً، وإنشاء البنية الأساسية، وتوفير السلع العامة الضرورية، للفقراء على وجه الخصوص. وحتى من حيث التنمية المادية الخالصة يؤكد البعض أن النمو في إجمالي الناتج القومي بنسبة ٤%

يتطلب تعبئة ربع إجمالي الناتج المحلي باقتطاعه من الاستهلاك لكي يستخدم نصفه لتوفير السلع العامة، ويستثمر النصف الآخر. وعلى المدرس تقديم سرد موجز لمصادر الإيرادات الأساسية والتدابير المالية المختلفة المتاحة لتعبئة الموارد، وفرض الضرائب، والاقتراض والتمويل بالعجز. كما أن المسائل الخاصة المتعلقة بالمالية العامة في الدول النامية تستحق اهتماماً خاصاً. ومن تلك المسائل: التضخم كضريبة، وفرض الضرائب على الأراضي والزراعة، وفرض الضرائب على الموارد الطبيعية، ومسألة مؤسسات الأعمال التي تملكها الدولة.

الضرائب

وعند الحديث عن الضرائب، يُشار إلى أن دورها الأساسي هو تحويل السيطرة على بعض الموارد من القطاع الخاص إلى السلطة الاجتماعية. وإذا استخدمت تلك الموارد في الاستهلاك لتوفير السلع العامة أو المدفوعات التحويلية مثلاً، فسوف تخدم بعض الغايات التنموية، دون أن يكون لها أثر مباشر على النمو. ويمكن دعم النمو عن طريق الضرائب بالقدر الذي يتم به استثمار إيرادات الضرائب في السلع الرأسمالية، والبنى الأساسية، أو تكوين المهارات. ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن الدول النامية غير الاستبدادية لم تتمكن من تمويل تكوين رأس المال عن طريق جباية الضرائب نظراً للمتطلبات المتزايدة للموازنة غير الرأسمالية، وبسبب الحدود الواضحة للضرائب في أي اقتصاد متخلف. وهذه الحدود الإدارية واقتصادية. والضرائب العالية تشجع هجرة المهنيين والعمال المهرة.

الاقتراض المحلي

يؤدي الاقتراض المحلي أيضاً إلى تحول السيطرة على بعض الموارد الحقيقية إلى السلطة الاجتماعية مصحوبة بالمسؤولية عن إعادة دفعها في يوم ما في المستقبل. وفي النظام المعاصر المبني على الفائدة ينبغي أن يكون المبلغ المعاد دفعه أكبر من المبلغ المقترض. ويقدر ما تستخدم المبالغ المقترضة في مقابلة احتياجات الاستهلاك الاجتماعي يصبح لا سبيل للسلطة الاجتماعية لإعادة دفع قروضها بوسيلة أخرى سوى الضرائب. وعلى المدرس أن يبين هنا كيف أن خدمة القروض المحلية ذات الفائدة عن طريق الضرائب مع استهلاك المبالغ المقترضة تدفع الضرائب إلى حدودها القصوى في المدى البعيد بينما تظل القروض غير مسددة. وليس ثمة طريقة، فيما يبدو، تستطيع عبرها الأمم الحديثة، متقدمة كانت أم نامية، إعادة دفع ديونها المحلية. وتشير الشواهد التجريبية إلى أن

معظم الدين المحلي يتحول إلى نقد في المدى البعيد نظراً لأن الحكومات مجبرة على الاقتراض من بنوكها المركزية من أجل خدمة الدين. وتمويل المصروفات العامة عن طريق الدين يساهم في ازدهار الديون في القطاع الخاص أيضاً. وحين يتزايد لجوء منشآت الأعمال إلى الدين مقارنة بلجوتها إلى حقوق المساهمين يزداد احتمال تعرض الاقتصاد للتقلبات الناتجة عن الصدمات المفاجئة، ويزداد عدم الاستقرار.

وإذا تم استثمار عائد الاقتراض المحلي ليؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل (وقد يشمل ذلك بعض السلع العامة المذكورة آنفاً) ومن ثم تحققت منه ثروة إضافية، أصبح بالإمكان سداد الدين المحلي من تلك الثروة الإضافية. وقد كان جزء من النمو الذي تمكنت الدول النامية من تحقيقه منذ منتصف القرن العشرين، قد تم عن طريق التحويل الجدي للموارد الحقيقية من الاستهلاك الخاص إلى الاستثمارات العامة عبر الاقتراض العام. وقد يحتج البعض، على أية حال، بأن استثمار تلك الأموال لربما كان أكثر كفاءة لو أن الأموال تركت في يد القطاع الخاص ثم وجهت نحو الاستثمار عن طريق توفير الحوافز الكافية.

وعلى المدرس التنبيه إلى المعضلة التي تواجه اقتصاديات التنمية حيث إن تحويل الموارد من الأيدي الخاصة إلى السلطات العامة بهدف استثمارها لأغراض تنموية ينطوي على مخاطر سوء استخدام تلك الموارد، أو استخدامها بدون كفاءة، أو هذا وذلك. ومن الناحية الأخرى فإن الاعتماد على الاستثمار الخاص يرتبط عموماً بزيادة عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة، وعدم كفاية عرض السلع والخدمات المعيشية الخاصة بالفقراء، والميل نحو زيادة الاستهلاك التبذيري للأغنياء. وبملاحظة فشل النظامين الاستبدادي والليبرالي في تصحيح هذه الأخطاء، يصبح بالإمكان الإشارة إلى أن تضمين القيم الأخلاقية في النظام، وعلى وجه الخصوص الاهتمام بالآخرين والاعتدال، قد يسهم على نحو ملحوظ في إيجاد الحل.

ومن الممكن أيضاً الإشارة إلى أن الإسلام لا يشجع الاقتراض. وقد كان المفكرون الإسلاميون على مر العصور لا يميلون إلى فكرة الاقتراض العام، ويسمحون به بشروط محددة وفي ظروف خاصة. وقد تناولنا هذا الجانب من الموضوع عند نقاش الدين العام. ويمكن أن يُشار هنا إلى أن الاقتراض العام من قبل الدولة الإسلامية يصبح معقولا فقط عندما يكون قصير المدى، وأن نطاقه كأداة عادية لتعبئة الموارد جد محدود لسبب بسيط هو عدم إمكانية دفع عائد للمقرضين نظراً لتحريم الفائدة.

وإذا كانت هنالك حاجة فعلية للمبالغ المقترضة، ليس لتمويل الاستهلاك العام، وإنما لتمويل الاستثمار العام في قنوات منتجة، فإن الرجوع إلى صيغ إسلامية بديلة ذات عائد، عوضاً عن الاقتراض العام، يعتبر هو السياسة الصائبة. ويمكن تأسيس تلك الصيغ على المشاركة في الأرباح، والمزارعة، والإجارة، والسلم، والمرابحة.

وبإمكان السلطة الاجتماعية شراء السلع والخدمات بالدين من القطاع الخاص المحلي، كما يمكن الشراء بالدين من الخارج. وفي كلتا الحالتين تترتب التزامات دفع يمكن مقابلتها فقط عبر مزيد من الضرائب والصادرات الإضافية. وتستطيع الدولة الإسلامية اتباع هذا المنهج لتمويل المشاريع التي لا تنتج أشياء قابلة للتسويق. ونظراً لأن العديد من المشاريع المفيدة اجتماعياً ولكنها غير مُدرة للعائد تغيب الأجيال القادمة، فإن تحمل المديونية من أجل تلك المشاريع عبر الشراء بالدين وسداد ذلك الدين عن طريق فرض الضرائب على الأجيال القادمة يُعد أمراً عادلاً.

التمويل بالعجز

حين لا تكفي الموارد المحولة من الاستخدام الخاص إلى الاستخدام العام عن طريق الضرائب والاقتراض، تلجأ الحكومات في الدول النامية إلى طبع المزيد من النقود للحصول على الموارد المطلوبة. ويمثل التمويل بالعجز ضريبة تناسبية عالمية على حاملي الأرصدة النقدية إذ أنها تخفض القوة الشرائية لكل وحدة نقدية في الاقتصاد. ومهما يكن، فإن أثر التضخم على الاقتصاد يختلف عن أثر فرض الضرائب حيث إن التضخم يعمل عن طريق الزيادة في الأسعار بينما الضرائب (المباشرة على وجه الخصوص) تعمل عن طريق خفض الطلب. ولما كانت بعض الأسعار ترتفع بدرجة أكبر من غيرها يصبح للتمويل التضخمي أثر توزيعي. وإعادة التوزيع هذه التي تتم عبر التضخم تكون في كافة الأحوال ضد الفقير لأن أسعار السلع والخدمات الضرورية هي التي ترتفع بدرجة أكبر من غيرها. والأثر المدمر الآخر للتمويل التضخمي هو ما ينتج عنه من عدم يقين حول قيم الأصول ومن ثم يجعل الاستثمار في الأصول أقل جاذبية، ويشجع بذلك الاستهلاك الحالي ويؤدي إلى انخفاض معدل الادخار الطوعي. ومن المهم جداً أن يبين المدرس هذه الجوانب وغيرها من الجوانب السلبية للتمويل التضخمي.

وهناك من برر التمويل بالعجز على المدى القصير وبدرجة معتدلة على أساس أنه عندما تكون هنالك طاقة فائضة وعمل غير موظف، فسوف يؤدي

ارتفاع الطلب الكلي الناشئ عن الإنفاق العام الممول بنقود جديدة إلى زيادة التوظيف والإنتاج. ويرى البعض أن ارتفاع الأسعار الناتج عن عجز الموازنة سيصبح مؤقتاً حين يتم توليد ثروة جديدة في الوقت المناسب. وينبغي على المدرس أن يبين لماذا فشل المنطق الكينزي في الدول النامية الفقيرة إلى رأس المال، ويشير إلى الشواهد التجريبية الدالة على أن التمويل بالعجز حين يصبح سمة مستمرة يصحبه أيضاً تضخم مستمر. وينبغي أن يُشار كذلك إلى أن النمو الاقتصادي، من الناحية التاريخية، ارتبط بالأسعار الثابتة والمتصاعدة والمتنازلة، وليس هنالك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن النمو ينطوي على التضخم.

وثمة نقطة أخرى مهمة يجب إيضاحها هي أن الأدبيات النظرية المؤيدة للتمويل بالعجز افترضت وجود اقتصاد مغلق أو دولة على نظام سعر الصرف المعوم. وفي الواقع، وحيث كان الوضع مناقضاً لهذه الفرضيات، أدى التمويل بالعجز إلى مبالغة في تقويم سعر الصرف، ومشكلات في موازين المدفوعات، ولجوء إلى الحمائية بنتائجها المعروفة.

ولابد أيضاً من الحديث عن أن معظم الدول النامية تستمر في استخدام موازنات ذات عجز بالرغم من الأضرار المثبتة للتمويل بالعجز. فالطموحات غير الواقعية، والمصالح المستترة، ومجموعات الضغط، والنظرة الاقتصادية غير السليمة للدين العام، وعجز الحكومات في الدول النامية أمام القوى الخارجية القوية، أمور تسهم مجتمعة في استمرار الوضع الراهن. وعلى المدرس إرشاد الطلاب أيضاً إلى دراسة الجدل الراهن حول الموضوع، وعلى وجه الخصوص إسهام مدرسة الاختيار العام. كما تجب الإشارة إلى نظرية ريكاردو/بارو حول مُعادِل الدين العام والضرائب، إلى جانب ملاحظة أن معظم الإنفاق العام الراهن يتسم بالطبيعة الاستهلاكية بدلاً عن تكوين رأس المال. وفي معظم الحالات، يعني التمويل بالعجز أن نستهلك اليوم ثمار استثمار الماضي دون استثمار مؤازر لمصلحة الأجيال القادمة.

والفقهاء المسلمون يترددون كثيراً في الفتوى بجواز التمويل بالعجز في الظروف العادية، إلا أننا إذا استثنينا قليلاً من الدول النفطية الغنية، لا نجد أمة مسلمة معاصرة استطاعت تجنب التمويل بالعجز. وعلى المدرس مساعدة الطلاب لتحديد المتطلبات الأساسية للأسلوب غير التضخمي لتمويل التنمية الاقتصادية، مع الإشارة إلى بعض ما كُتِب مؤخراً حول الموضوع.

الاقتراض الخارجي

اضطرت الدول النامية إلى الاقتراض من الخارج بسبب حاجتها إلى السلع الرأسمالية والمهارات التي لا يتم توفيرها محلياً. وقد اقترضت تلك الدول أحياناً من أجل الدفع للسلع المستوردة والسلع الاستهلاكية الأخرى. وسداد الدين الخارجي وخدمته يتسنيان فقط عبر عائدات الصادرات وتحويلات المواطنين العاملين بالخارج. ومن ثم يكون الاقتراض الخارجي مقبولاً فقط بنسبة مساعدته في تكوين ثروة إضافية يمكن بيع جزء منها للأجانب للحصول على النقد الأجنبي اللازم لخدمة الدين الخارجي. وقد استدرج العديد من الدول النامية إلى طريق الدين الخارجي على افتراض أن ذلك سيحدث في المدى البعيد. ولكن لعدة أسباب نادراً ما حدث ذلك. ولعل من الأفضل بحث تلك الأسباب في مرحلة لاحقة. أما فيما يخص الدولة الإسلامية فإن المعضلة تصبح أكثر تعقيداً نظراً لمحدودية مدى توافر الاقتراض الخارجي الخالي من الفائدة. كما أن المديونية الناشئة عن الشراء من الخارج عبر الائتمان قد تكون محدودة النطاق أيضاً إذ أن البائعين لا يستطيعون المطالبة بزيادة في الدين في حال تأخر الدفع.

وإجمالاً للنقاش حول تعبئة الموارد للتنمية يستطيع المدرس الإشارة إلى أن ثمة حدوداً معينة تجعل لكل من هذه السبل مشكلات تتعلق بها. والمراد من الطالب هو ملاحظة هذه الحدود وفهم هذه المشكلات ليتمكن من تناول المسألة من المنظور الإسلامي.

الموارد البشرية والمادية

تتادي التنمية الاقتصادية بتعبئة الموارد البشرية والمادية. وتعبئة الموارد المالية هي وسيلة فقط لتعبئة الموارد الحقيقية. ولكل عامل من عوامل الإنتاج الأساسية: الأرض والعمل ورأس المال، مشكلاته فيما يتعلق بخدمة أهداف النمو والتنمية. فإصلاحات الأراضي والتعليم والتدريب وتخطيط القوى العاملة والتكنولوجيا جميعها تعتبر عناصر ضرورية لتعبئة الموارد وتوجيهها صوب النمو والتنمية. وينطبق هذا بصفة خاصة على المجتمعات التي تتسم بركود الزراعة ومستويات التعليم البائسة وغياب منظمي الأعمال. والموارد المالية وحدها لا يمكن أن تكون كافية لتطوير هذه المجتمعات.

ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن النظم غير العادلة لإجارة الأراضي تقضي على الحوافز وتدمر الإنتاجية الزراعية. وينبغي في هذا المقام عرض

الحجج التي تدعم تحديد السقوف ودمج الحيازات لضمان أقل حجم يمتاز بالكفاءة والعناصر الأخرى لإصلاحات الأراضي، وبيان علاقتها بالكفاءة والعدالة معاً.

وفي هذا المقام أيضاً يجب التركيز على الدور الذي قامت به إصلاحات الأراضي في تنمية بعض الدول الآسيوية والأفريقية. كما يجب الاهتمام بصفة خاصة بالدول الإسلامية ذات القطاعات الزراعية الكبيرة مثل مصر وباكستان والسودان. وينبغي أن يلاحظ أن الدولة التي تتمتع بموارد زراعية ضخمة لا تستطيع أن تصبح صناعية قبل تنمية زراعتها. وتشكل إصلاحات الأراضي وإجارتها بعداً مهماً في التنمية الزراعية، شأنها في ذلك شأن تطبيق الأساليب العلمية واستخدام التقنيات المتقدمة.

وقد أشار الكتاب المسلمون إلى واجب الإنسان في توجيه الموارد الموهوبة من الله سبحانه وتعالى نحو الاستخدام الأمثل من أجل خدمة مصالح البشرية على أفضل الوجوه. كما يعتقد هؤلاء الكتاب أيضاً أن التحفيز السليم والتوجيه الاجتماعي للعناصر المنفردة الفاعلة اقتصادياً يحظى بالأولوية الأسمى من بين الأهداف التنموية الإسلامية.

التعليم والتدريب وتخطيط القوى العاملة

ينبغي إيضاح أن زيادة إنتاجية العمل كانت السبب الرئيس لنمو الدول المتقدمة. وزيادة الإنتاجية لا تأتي فقط عن طريق زيادة حجم رأس المال في مقابل العامل الفرد، وإنما تأتي أيضاً من تهيئة العامل بجعله أكثر معرفة، وتعزيز المهارات، وتهيئة الناس للميل نحو مجالات التعليم والتدريب المطلوبة بالفعل. وتلزم الإشارة هنا إلى بعض الشواهد المتاحة التي تربط بين تعميم التعليم الأساسي وزيادة إنتاجية العمل. كما يجب إيضاح الحاجة إلى تخطيط القوى العاملة بتوفير المدارس المهنية والتوسع في التعليم الجامعي ومرافق البحث العلمي ما بعد الجامعي، مع الإشارة إلى الأدبيات التجريبية الحديثة حول الموضوع.

وللنساء دور في كسر حلقة الركود وتحقيق التنمية. وتلزم الإشارة إلى الشواهد التجريبية في هذا الصدد. ويستطيع المدرس أن يشير أيضاً إلى التجارب الناجحة في بعض الدول الإسلامية في مجال تصميم أنشطة تنموية للنساء تتواءم مع قيم المجتمع المسلم وتلبي تطلعات النساء المسلمات.

وقد حظيت الجهود الحثيثة التي بذلت للسيطرة على نمو السكان في آسيا وأفريقيا بالدفاع المستميت عنها من قبل "الخبراء" ، كحظوتها بالقبول لدى المخططين في الدول النامية. غير أن الشواهد التجريبية تربط بصورة واضحة بين انخفاض الخصوبة والنمو الاقتصادي، بينما كان الأثر الفعلي "لسياسات السكان" الصارمة أثراً هامشياً. وفي الوقت الراهن تلقى هذه المسألة أولوية أدنى بكثير مما كانت عليه، في اقتصاديات التنمية. وننصح المدرس بالتطرق إلى الوضع الراهن للجدل مع ملاحظة أن الرأي العام في الدول والمجتمعات الإسلامية لا يناصر هذه السياسات.

التكنولوجيا

كان التقدم التكنولوجي كما تراه الدول النامية يعني إلى حد بعيد تبني التكنولوجيا المتاحة في الدول المتقدمة وبذل جهد قليل لتطويعها للظروف المحلية. وقد تواءم نقل التكنولوجيا على هذا النحو مع النموذج الازدواجي وحيث تم تمويلها في الغالب عبر الدعم الأجنبي. كما تم نقل بعض التكنولوجيا عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي أجبرتها الحكومات الوطنية على توظيف القوى العاملة المحلية وتدريبها. وتُظهر الدول التي انتقلت إلى التصنيع حديثاً نسقاً مختلفاً للأحداث حيث استوعبت تلك الدول بعض أحدث التكنولوجيات للدرجة التي مكنتها من المنافسة في السوق العالمية في مجالات الإنتاج المناسبة. ولكن تبين على نحو متزايد أن التركيز على تطوير التكنولوجيا المناسبة اعتماداً على ثروة الموارد المحلية يتطلب وجود بيئة ابتكارية ونشاط منظم للبحث والتطوير. ويجب أن يشير المدرس هنا إلى أن القليل من الإنجازات قد سُجِّل، ثم يقدم ما سيق عموماً من أسباب لتحقيق تلك الإنجازات. ويتمثل التوجه الأحدث في هذا المضمار في "تخصير" التكنولوجيا، الذي يعني التركيز على التوازن البيئي، وتقليل التلوث، والمحافظة على الموارد غير المتجددة.

وفي مجال تعبئة الموارد يجب على الدول ذات الكثافة السكانية العالية تفضيل التكنولوجيات التي تهين التوظيف بعائد لعدد كبير من السكان على التكنولوجيات التي تعتمد على كثافة رأس المال. وينبغي القيام بهذا على حساب بعض النمو حيث إن توفير التوظيف ذي العائد يعد هدفاً أساسياً لسياسات التنمية. وفي هذا الصدد ننصح بإجراء مراجعة موجزة للتجارب الماضية والفرص المستقبلية. وكما لاحظنا من قبل فإن مساعدة الناس للحصول على عمل ذي عائد يجب أن تتال أولوية رفيعة في ضوء أهداف الشريعة. وستؤدي زيادة أهمية الخدمات إلى تحويل هذه الأولوية إلى أولوية للتعليم وتكوين المهارات. ومن

المناسب الإشارة هنا إلى أن العولمة وثورة الاتصالات جعلتا من الممكن "سعي" الوظائف إلى من هم أفضل كفاءة أينما كانوا.

ولابد للشعوب الإسلامية من منح أولوية فائقة لبذل الجهود من أجل استيعاب التكنولوجيا المتاحة وتطوير تكنولوجيات جديدة، إذا أرادت تلك الشعوب لرسالتها أن تتحقق. غير أن هذا مطلب مفرط في الطموح حيث لم تتبين الدول الإسلامية بعد معالم الطريق إليه. والتقدم التكنولوجي المستوطن يتطلب توسيع وتعميق المعرفة العلمية التي تتطلب في حد ذاتها درجة عالية من التعليم، كما تتطلب التركيز على الفكر والتحليل عوضاً عن الاعتماد على اجترار ما بالذاكرة وقبول كل ما تجود به اليد العليا. وإجمالاً للقول فإن الأمر يتطلب بيئة تشجع على الفكر والفعل المستقل. وذلك يكمن تماماً في المعالم التي حددها التوحيد. وينبغي أن تُغرس في أذهان الطلاب قناعة بأن الإصلاح في المناهج الدراسية، وتحسين البيئة المنزلية للطفل، أمران لا يقلان، من حيث أهميتهما للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي، عن الجامعات والمعامل. ولعل تجاهل هذه الحقيقة بشكل سبباً جزئياً لعدم تمكن أية دولة مسلمة حتى الآن من تحقيق أي اختراق في مجال العلوم والتكنولوجيا.

التجارة والتنمية

تُعد العلاقة بين التنمية والتجارة الدولية من أكثر الموضوعات جدلاً في اقتصاديات التنمية. وينبغي أن نستهدف تعريف الطلاب بالحجج الأساسية التي يدافع بها مناصرو التجارة الحرة من حيث كونها السياسة الصائبة لكل بما في ذلك الدول النامية، كبيرة كانت أم صغيرة، وأولئك الذين يقترحون سياسات تجارية مختلفة للدول النامية الكبيرة والصغيرة ولكنهم لا ينصحون بالتجارة الحرة غير المؤهلة لأية دولة، والذين يشيرون بالحماية ضد الدول المتقدمة ولكنهم ينصحون بدرجات متفاوتة من الاندماج على المستوى الإقليمي مع الدول النامية الأخرى. وبعد عرض وتقويم وجهات النظر هذه تقويماً نقدياً، يجب أن ينتقل المدرس إلى الأدلة التجريبية، والتجارب الحديثة للدول التي دخلت مرحلة التصنيع مؤخراً، والأسواق الناشئة، بهدف استنباط الدروس للدول النامية التي فشلت في تحقيق أي تقدم يذكر حتى الآن.

كما تجب الإشارة إلى أن دور التجارة الحرة في عالم تتمتع فيه بعض أطراف التجارة بالقوة الهائلة للتأثير على نتائجها لا يمكن أن يكون كما يبدو في بعض النماذج النظرية. وعلى الدول النامية بالضرورة "إدارة" علاقاتها الاقتصادية

الخارجية، بما فيها التجارة. ولعل من الأفضل، على أية حال، أن تكون تلك الإدارة في إطار تعاون دولي يتسنى فقط عند إحداث توافق واضح إزاء غايات مثل هذا التعاون. ويجب أن يشير المدرس إلى الوضع الراهن عقب توقيع الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (جات)، وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وما دامت الدول القائمة على أساس الأمة ماثلة في الوجود يبدو أن السياسة الأفضل هي السياسة المعتدلة الهادفة إلى الكفاية الذاتية في مجال الغذاء والسلع والخدمات الضرورية الأخرى، مع التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تكتسب فيها الدولة المعنية ميزة نسبية مؤقتة أو دائمة نتيجة لعوامل تاريخية وبحكم ثرواتها من الموارد ووقائع الوضع السياسي العالمي. وما زال هذا الترتيب هو الأكثر ضرورة وفق الشواهد التجريبية المتوافرة من تجارب دول أمريكا اللاتينية حيث تؤكد تلك التجارب مدى عدم التوازن الذي قد يحدث للاقتصاد إذا تركت تنميته تماماً لمتطلبات الاقتصاد العالمي. ويُصح بمناقشة تجربة البرازيل على سبيل المثال والإشارة إلى مدى تسبب الشركات المتعددة الجنسيات والمصالح المستترة المحلية المرتبطة بها هناك، في الفقر الواسع النطاق، مع وجود قطاع للأعمال ينعم بالثراء، وبيروقراطية فاسدة. ويمكن أيضاً بيان السبب الذي قد يؤدي إلى فشل الحكومات في حماية مصالح الجماهير في ظل هذا الوضع في المدى البعيد، وذلك ببيان ما يحدث من تكوين وحل للحكومات في مثل هذه الظروف.

السياسة التجارية

ما هي السياسات التجارية التي تناسب الدولة النامية؟ ليس ثمة إجابة لهذا السؤال تنطبق على كافة الدول بمختلف أحجامها، ومواقعها، وثروات مواردها. وبالرغم من ذلك فقد تصدى الاقتصاديون للمشكلة، وكما هو معتاد، أتوا بإجابات مختلفة. وقد سبق أن أشرنا من قبل إلى بعض هذه المشكلات عند الحديث عن العلاقات الاقتصادية الخارجية، وليس ثمة ما يدعو إلى تكرارها هنا. ويكفي أن نشير هنا إلى أن الضوابط والأنظمة تؤدي إلى توسيع دائرة الفساد وتفقد النظام مرونته، في حين تؤدي الحرية والانفتاح إلى تهيئة البيئة الصحيحة للأعمال والابتكار والعمل الجاد، وتلك هي العوامل التي تحكم التنمية الاقتصادية. ومن ثم ينبغي قصر الضوابط والأنظمة على الحد الأدنى الذي تقتضيه ضرورة حماية الاقتصاد، وضمان العدل والمساواة.

ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن هذا هو ما يتطلبه المنهج الإسلامي للسياسة التجارية. وفي حين أن أهداف السياسة الاقتصادية قد تتطلب تدخل

الحكومة (إلى حد يتجاوز ماهو محرم شرعاً على نحو دائم كالفائدة الربوية والقمار والغش وما إلى ذلك) يضع المنهج الإسلامي قيمة خاصة لحرية الأعمال. ومن ثم فإن القرار الفعلي المتعلق بالسياسات يعتمد على التوازن الذي يراعي المصلحة في كل زمان ومكان . والتحليل الاقتصادي هو وسيلة التعرف على المصلحة.

رأس المال الأجنبي

يسمح الاقتصاد الحر للأجانب بالاستثمار وتحويل الأرباح إلى الخارج بحرية، بل حتى بتملك المنشآت والأموال. ويسعى العديد من الدول النامية إلى جذب رأس المال الأجنبي المساهم الخاص، عن طريق منح الإعفاءات الضريبية والمزايا الأخرى. ولنا أن نتساءل ما هي السياسة المناسبة في هذا المجال؟، وكيف يمكن استنباط الدروس من تجارب الدول النامية في هذا المضمار حتى الآن ؟ وفي الوقت الذي يتشكك فيه العديد من اقتصادات العالم الثالث حول دور الاستثمار الأجنبي للاعتقاد بأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية النهائية التي تنتج عنه للدولة النامية ستكون سالبة، يعتبر معظم الاقتصاديين الغربيين أن الاستثمار الأجنبي هو التوجه الصحيح الذي يجب تشجيع الدول النامية لجني الكثير من فوائده. وتتسع هوة الخلاف هذه حين يتعلق الأمر بالشركات المتعددة الجنسيات. فهناك من يرى أن الاستثمار الأجنبي يزيد درجة الاحتكار في الاقتصاد كما حدث في البرازيل على سبيل المثال. ويضاف إلى ذلك أحياناً أن السحب المفاجئ لرأس المال الأجنبي قد يفضي إلى زعزعة الاستقرار في أي اقتصاد كما حدث في المكسيك مؤخراً (١٩٥٥م). كما يشير البعض أيضاً إلى أن الحكومات البيروقراطية في الدول النامية يمكن خداعها بيسر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لتتبنى سياسات تخدم فقط مصالح الأجانب والمتوطنين معهم محلياً.

وعلى النقيض من ذلك يرى بعض الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي المباشر أو رأس المال المساهم يخدم مصالح الدول النامية على أفضل الوجوه. وأن مثل هذه الاستثمارات ليست معرضة للسحب المفاجئ وأن آثارها على ميزان المدفوعات آثار تعويضية دورية.

وقد أدى الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في التنمية في بعض الدول غير الإسلامية، منها على وجه الخصوص سنغافورة وهونغ كونغ. وباستثناء بعض الدول الغنية بالنفط تسعى كل دولة نامية تقريباً إلى جذب رأس المال الأجنبي، وعلى وجه الخصوص رأس المال المساهم. وينطبق هذا حتى على دول مثل الهند

التي ظلت تنمو حتى الآن دون تدفق لرأس المال الأجنبي، كما ينطبق على دول شرق أوروبا المنعقدة من نير الأنظمة الاشتراكية الشمولية. وعلى الجانب الآخر فإن الدول القليلة التي حاولت بالفعل "النمو" بدون رأسمال أجنبي ، رسمي أو خاص، وفي هيئة ديون أو مساهمة، فشلت في تحقيق أحلامها. وهذه الحقيقة كثيراً ما تحدثت عنها بلغة واضحة دول مثل رومانيا وألبانيا من الدول الشيوعية، وكذلك بورما البوذية الاشتراكية. فالتممية في مفهومها الحديث مستعصية، فيما يبدو، في الدول التي تجنح للعزلة.

رأس المال الأجنبي المساهم في مقابل القروض الأجنبية

هل هنالك أهمية للشروط التي يأتي على أساسها رأس المال الأجنبي إلى دولة ما ؟ إن هذا الأمر يستلزم دراسة مقارنة للتمويل بالمساهمة والتمويل بالدين، تقوم على أساس التمييز بين رأس المال القادم من الأفراد والمؤسسات والذي قد يذهب إلى شراء سندات (دين) أو أسهم من جهة، والقروض التي تقدمها البنوك التجارية أو (افتراضاً) شركات الاستثمار التي تقدم رأس المال على أساس المشاركة في الأرباح من الجهة الأخرى .

ومن المهم جداً مناقشة الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بدعوة رأس المال، المؤسسي أو الخاص، إلى دولة إسلامية على أساس المشاركة في الأرباح. وفي هذا الصدد يجب إيضاح صيغة المشاركة التي في ظلها يملك الممول الأجنبي الكلمة في الإدارة، والمشاركة في الربح التي يستطيع الممول الأجنبي في ظلها مراقبة تقدم المشاريع الممولة ولكن تبقى الإدارة في الأيدي المحلية. كما يلزم عرض صيغ التمويل الدولي المماثلة الرائجة والبيانات المتعلقة بأدائها. وقد حاولت الدول الإسلامية أحياناً استعمال هذه الصيغ الاستثمارية فيما بينها الأمر الذي يجب النظر فيه أيضاً. وينبغي أن يكون الهدف هو حفز الطالب للبدء في التفكير في كيفية تصميم طرق لاستخدام رأس المال الأجنبي في أطر خالية من الفائدة المصرفية، دون المساومة على الأهداف الإسلامية.

التخطيط

يُنَاقَشُ التخطيط من أجل التنمية تحت أربعة عناوين: (١) معنى التخطيط ونطاقه والحجج النظرية التي تدعّمه، (٢) التجربة، أي السجل التاريخي للتخطيط، (٣) الوضع الراهن للتخطيط، وأخيراً (٤) مشكلة التخطيط في الدول النامية.

ويتم تحت العنوان الأول التمييز بإيجاز بين التخطيط الشمولي المادي (أصبح في حيز الماضي الآن)، والتخطيط الديمقراطي. ثم يلي ذلك التفريق، الأكثر صلة بالموضوع، بين التخطيط والبرمجة، وبين التخطيط التخصيصي والتخطيط التبييني، ومناقشة ذلك مع إشارة إلى أوجه الاختلاف بين التخطيط المركزي وغير المركزي. ويُشار هنا إلى أن التخطيط من الناحية النظرية يتمتع بحجج داعمة قوية بغض النظر عن ما إذا كان محور التركيز هو إشباع الحاجات أم النمو، ولكن المشكلة تكمن في طبيعة الجهاز السياسي أو الإداري المتاح لتنفيذ الخطة.

وفيما يتعلق بتجارب دول العالم الثالث في مجال التخطيط طوال السنوات الخمس والأربعين الماضية تبدو الملامح مختلطة، حيث كان هنالك الكثير من خيبة الأمل والقليل من النجاح. فالاعتماد غير الصائب على "المستشارين" الذين جهلوا الثقافات والسلوكيات المحلية، والأولويات غير المنظمة التي تضع المشاريع التظاهرية فوق حاجات الفقراء الحقيقية، وضعف الإدارة والانتشار الواسع للفساد، تُعد بعض العوامل المسؤولة عن الفشل، ويمكن الرجوع عند الحديث عن هذا الجانب إلى بعض الحالات القطرية ما أمكن ذلك.

ومع عودة اقتصاد السوق وموت الشيوعية في العصر الراهن لم يعد التخطيط شعاراً شعبياً. وبالرغم من ذلك فقد تحول التخطيط اليوم إلى تقليد راسخ في العديد من الدول النامية. وبالنسبة لاقتصاد يسعى إلى تحقيق أهداف معينة يظل التخطيط فكرة مقبولة، مع أن الحاجة إلى تجنب أخطاء الإشتراكية لم تكن قط على ما بلغته اليوم من عظم. والتخطيط في الإطار الإسلامي يجب أن ينظر إليه كوسيلة لتفعيل مشاركة مختلف قطاعات السكان: الموظفين وأصحاب الأعمال والعمال والمستهلكين، في عملية تشاورية تتعلق بالتنمية الاقتصادية. ويستطيع المدرس الإشارة، على أية حال، إلى وضع التخطيط التقليدي في الدول الإسلامية المعاصرة.

تحقيق الاستقرار لاقتصاد ينمو

منذ أواخر ستينيات القرن الماضي شهد العديد من الدول الإسلامية ضغوطاً تضخمية مصحوبة بتقلص في حجم النشاط الاقتصادي. وقد كانت التقلبات الواسعة في النشاط الاقتصادي ومستوى الأسعار الكارثة التي عانت منها دول أمريكا اللاتينية خاصة. فما هو السبب الرئيس لما حدث من عدم استقرار؟

وكيف وإلى أي مدى تمت السيطرة عليه؟ وما هي السبل الملائمة لمنع تكرار ذلك الوضع وضمان الاستقرار في اقتصاد ينمو؟

وتجب هنا الإشارة أولاً إلى ضرورة التعرف على عوامل عدم الاستقرار التي يمكن عزوها إلى التضخم الناشئ عن التكاليف، وعوامل عدم الاستقرار التي يمكن عزوها إلى التضخم الناشئ عن الطلب، وهي العوامل المحلية المسؤولة عن عدم الاستقرار. ويعتبر وجود بعض هذه العوامل في اقتصاد نام أمراً عادياً، خاصة لدى الاقتصاديين الذين أكدوا الطبيعة "المزدوجة" للاقتصادات النامية. فنقص المهارات والمعدات وما إلى ذلك قد يجعل الإنتاج أقل من الطلب ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الصادرات. ووجهة النظر هذه أكدها "الهيكليون" الذين ألقوا باللوم على معظم حالات التضخم في الدول النامية عند عرض سياساتهم لإحلال الواردات. ويزداد الوضع سوءاً عندما تتبنى السلطات سياسات النقد الرخيص بينما يزداد اعتماد المنشآت على النظام المصرفي، ويصبح الاقتصاد أكثر حساسية لتغيرات السياسة الائتمانية. وفي الجانب الآخر فإن ارتفاع الأجور في القطاع الصناعي الحضري قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور في القطاع الزراعي، فيضيف إلى الطلب، ويدفع أسعار السلع الغذائية إلى أعلى، كما يدعي البعض.

وهذه التحليلات تؤدي أحياناً إلى محاولات مقصودة لقمع الأجور والبحث عن الدعم الخارجي لسد النقص. ويمكن مراجعة هذه السياسات مراجعة نقدية مع الإشارة إلى الشواهد التجريبية ذات الصلة.

وفي أغلب الأحيان يجري البحث عن مصدر عدم الاستقرار خارج الاقتصاد، أي في الاقتصاد العالمي، خاصة لدى شركاء التجارة الأساسيين للدولة المعنية. وقد كانت الدولة كلما صغر حجمها، ازداد احتمال تعرضها للتضخم والركود المستوردَيْن. وينبغي أن يُشار هنا إلى أن صعوبات ميزان المدفوعات شكلت أكبر مصدر للتضخم في الدول النامية. وهناك دليل على أن عدم استقرار عائدات الصادرات تنتج عنه اختناقات في الطاقة الاستيرادية للدولة، فيؤدي ذلك إلى تدمير الإنتاج وارتفاع الأسعار.

ومن الممكن الإشارة هنا إلى أن بعض اقتصاديي العالم الثالث يعتبرون نظام الإنتاج في الدول النامية محكوماً بالعلاقات الدولية.

وثمة اعتقاد عام بأن حركة رأس المال بحرية في دخول الدولة المعنية والخروج منها تعتبر عاملاً يفاقم عدم الاستقرار. وتساهم السوق العالمية لرأس المال في زيادة المضاربة في العملات التي تؤدي بدورها إلى زيادة حالة عدم التأكد التي تواجهها الدول النامية إزاء القطاع الأجنبي. وحركة الأموال السائلة تجعل سعر الصرف شديد التقلب في نظام مرن، كما تؤدي إلى ضعف شديد في سيطرة السلطات الوطنية على عرض النقود في ظل سعر فائدة ثابت. والجهود التي تبذل لمنع هروب رأس المال، وذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة وربط السندات الحكومية بالمؤشرات القياسية، تتمخض عن أثر سلبي على الإنتاج المحلي بما فيه إنتاج السلع القابلة للتصدير، ومن ثم لا يلبث أن يتأثر ميزان المدفوعات. ومشكلات كهذه لا يمكن حلها من قبل دولة واحدة بمفردها. فهي تتطلب التنسيق بين العديد من الدول. ويفضل أن يتم ذلك عن طريق مؤسسات دولية يتم تصميمها لهذا الغرض.

ونصح بتخصيص بعض الوقت لتقويم معيار صندوق النقد الدولي للاستقرار الانكماشى المنطوي على تخفيض قيمة العملة وإلغاء الضوابط التنظيمية (وعلى وجه الخصوص إلغاء الدعم) والانتقادات الموجهة إليه من قبل اقتصاديي العالم الثالث.

وترى الدول النامية أن السبب الأساسي لمشكلاتها يكمن في السياسات الحمائية التي تمارسها الدول المتقدمة، مضافاً إلى ذلك عجز الدول المتقدمة في وجه عدم التأكد إزاء قيمة الدولار والعملات الصعبة الأخرى. والتعاون الدولي من أجل التقليل من عدم التأكد يقتصر عموماً على الدول المتقدمة التي تنسق سياساتها وتحمي مصالحها، أما مصالح الدول النامية فهي لا تكاد تحظى بأي اعتبار.

وفي المقام الأول يعتبر التضخم نتاجاً لتمويل قدر هائل من المطالبات على السلع الاستهلاكية على أساس منظومة الأسعار الموروثة. وبمعزل عن الزيادة في عرض النقود الناتجة عن عوامل خارجية فإن التمويل بالعجز من قبل الحكومة ليس هو السبب الوحيد الذي يقف وراء هذا النوع من التمويل. فالإنفاق الحكومي الممول بالضرائب يمكن أن يكون تضخماً أيضاً. ومن الأسباب غير النقدية لذلك قوة السوق المكتسبة من قبل موردي السلع التي تلتزم الحكومات الكبيرة بشرائها مثل سلع الدفاع والرعاية الصحية. وقوة السوق التي يتمتع بها عموماً كبار المنتجين/الموردين، وحقيقة أن جزءاً كبيراً من تمويل المشاريع الضخمة يأتي عبر الاستدانة ومن ثم يتسم بالمضاربة، من العوامل التي تسهم

بصفة عامة في عدم الاستقرار الموروث في النظام الرأسمالي. وحين تنطلق الدول النامية في الطريق إلى التنمية الرأسمالية تشرع هذه العوامل في العمل جنباً إلى جنب مع العوامل الخاصة بالاقتصادات المتخلفة.

ويمكن اختتام النقاش حول عدم الاستقرار بتأكيد أوجه القصور في هذا الجانب في النظام المالي الرأسمالي: اعتماده الأساسي على الدين وميله المتزايد نحو المضاربة. وعلى مستوى ثانوي تأتي مساهمة المطالبات المتزايدة على السلع الاستهلاكية، وعلى وجه الخصوص الكمالية، من قبل الأقلية الثرية في الدول النامية.

والمكونات الضرورية لسياسة منع عدم الاستقرار كما دعا إليها البعض في الماضي تشمل: درجة من العزلة عن العوامل الخارجية خاصة من خلال السيطرة على حركة رأس المال، وإنقاص الاعتماد على التمويل بالدين مع زيادة الاعتماد على الأسهم، وصغر الحكومة، وتفضيل وحدات الأعمال الصغيرة على وحدات الأعمال الضخمة، ومنح الأولوية للتوظيف الكامل بدلاً عن التصنيع. وكما ذكرنا سابقاً، فإن إمكانية تنظيم حركة رأس المال أصبحت محدودة جداً في ظل ثورة المعلومات والاتصال. ويرتبط تزايد الاستقرار في دولة ما بالاستقرار في الاقتصاد العالمي، وبصفة خاصة في الدول التي تعتبر الشريكة الأساسية في مجال التجارة والمورد لرأس المال للدولة المعنية.

التبعية

وبعد الإشارة إلى دور الاستعمار والإمبريالية في التطور التاريخي للتنمية/نقص التنمية، ينبغي أن يعود المدرس في ختام البرنامج إلى موضوع التبعية، أسبابها وكيفية علاجها. وفي هذا الصدد لا بد من نظرة فاحصة لوجهة النظر القائلة بأن الدول النامية أصبحت معتمدة تماماً على الدول المتقدمة لدرجة بات فيها من العسير على الدول النامية زيادة نصيبها بجهودها المنفردة، وأن المسار الحالي لعلاقة التبعية هذه (مقارنة بمسارها في الماضي) ينشأ عن المنبع الأجنبي للتكنولوجيا الحديثة، والهيمنة على النظام المالي العالمي من قبل حفنة من الدول المتقدمة، والسياسات الحمائية للدول المتقدمة، ودور الشركات المتعددة الجنسيات المستقرة في الدول المتقدمة. كما تجب الإشارة إلى حجج اقتصاديين دول العالم الثالث، والحجج المضادة لها من قِبَل نظرائهم من الاقتصاديين الغربيين، ودعوة الطلاب للحوار حول الموضوع.

وبعد ذلك ينبغي توجيه الاهتمام صوب التوصيات حول السياسات الممكنة استنباطها من تحليل مدرسة "التبعية". وحتى الآن لم يُسجل نجاح يذكر، لا للجهود الرامية إلى الفكك من النظام العالمي والنمو بمعزل عنه، ولا لمحاولة الوقوف ضد النظام العالمي غير العادل، عبر التعاون الاقتصادي الإقليمي. والعالم لم يتحرك في الاتجاه الذي تنبأ به منظرو التبعية. وعضواً عن ذلك، فإن نهضة اقتصادات جنوب شرق آسيا والاقتصادات الناشئة كالصين والهند خالفت تماماً نسق الأحداث الذي أُسيست عليه تلك النظريات. إن العمالة الماهرة والصادرات الخاضعة للإدارة هما العاملان اللذان أظهرتا اقتصادات جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا في المشهد العالمي. أما الفكك من النظام العالمي أو التعاون الإقليمي فقد كان لهما دور ضئيل جداً في نهضة تلك الدول.

وعلى المدرس بعد ذلك الانتقال إلى عرض الأطروحة الشهيرة وهي أن الوضع الراهن — اتساع الفجوة بين العدد القليل من الدول المتقدمة والعدد الضخم من الدول النامية — مشحون بالفتنة والتهديد لسلم العالم وهدوئه. وهذا يجعل تقليص الفجوة بين فقراء العالم وأغنيائه مسؤولية مشتركة بين الدول المتقدمة والنامية معاً. ويستطيع المدرس الإشارة بإيجاز إلى ما أحرز من تقدم تحت رعاية وكالات الأمم المتحدة المختلفة، والجهود المشتركة لدفع عملية التنمية في الدول النامية.

وبالرغم من إحساس معظم اقتصاديي العالم الثالث بأن وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الاقتصادي لم تتمكن من تحقيق التوقعات التي نادى بها ابتداءً، تبقى الحقيقة الماثلة وهي أن تلك الوكالات تشكل الوسيلة الوحيدة المتاحة للجهات المعنية بتحقيق إصلاح سلمي للنظام الاقتصادي العالمي. كما تبقى حقيقة أخرى هي أن المرء مهما تبني من وجهات النظر حول الأسباب التاريخية والراهنة للتبعية ونقص التنمية، يجد أن التعاون الدولي في إدارة الاقتصاد العالمي هو البديل المعقول الوحيد المتاح للبشرية. ويمكن الإشارة أيضاً إلى التغيرات التي تحدثها العولمة في دور الشركات المتعددة الجنسيات وقدرة الدول النامية على منافسة الاقتصادات الناشئة في آسيا.

الخلاصة

لقد أدى انهيار الاشتراكية/الشيوعية كبديل للاقتصاد الرأسمالي/اقتصاد السوق إلى تحدٍ جديد للاقتصادات النامية يستحق التركيز عليه. فهل هنالك طريق واحد إلى التنمية؟ هل ستجلب التنمية حتماً في أعقابها السمات الثقافية وعدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية المشهودة في الدول المتقدمة؟ وهل العولمة ستؤدي إلى تعزيز فرص الإسلام للتأثير على المشهد العالمي أم ينبغي أن يُنظر إليها على أساس أنها تشكل تحدياً للأمة؟ وهل هنالك طريق إسلامي واحد إلى التنمية يمكن أن تسلكه الدول الإسلامية النامية، وتعرضه على جاراتها من دول العالم الثالث؟ وإيداء بعض الملاحظات حول هذه الأسئلة قد يصلح كخاتمة للدرس حول اقتصاديات التنمية من منظور إسلامي.

وكما أشرنا في موضع سابق فإن مساهمة الإسلام الأساسية يمكن أن تشمل ما يلي:

١. تهيئة التوجه الاجتماعي للعناصر الاقتصادية المنفردة، الأمر الذي يعني استيعاب القيم الأخلاقية الإسلامية في النظام.
٢. التقليل المقصود للاستهلاك الترفي لزيادة معدلات الادخار/الاستثمار.
٣. تحرير النظام المالي من الإفراط في المضاربة.
٤. ممارسة الوساطة المالية من قبل الأمم وفيما بينها عبر الاعتماد بدرجة كبيرة على المشاركة

وننصح المدرس بالتفصيل في كل محور من هذه المحاور، الأمر الذي سيمكن الطالب من الإلمام بالكيفية التي يستطيع من خلالها الأفراد الذين وُجِّهوا أخلاقياً وخضعوا للإشراف والمساعدة من قبل دولة تلتزم بالتوجيه الإلهي الكريم، كيف يستطيعون التعامل مع شؤونهم الاقتصادية معتمدين بدرجة كبيرة على آليات السوق، دون الوقوع في ما اتسمت به الرأسمالية من عدم المساواة.